مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

# العلاقة بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

**د. عدنان سليمان***
**د. مدين علي****
**أيهم حميدي*****

**(تاريخ الإيداع 12 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2019)**

## □ ملخّص □

يتناول هذا البحث تحليل مصادر النمو الاقتصادي في سورية (الاستثمار،العمالة،مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج) للوقوف على أسباب زيادة النمو الاقتصادي واستمراره خلال المدَّة المدروسة.

يتطرق هذا البحث إلى تعريف معدل النمو الحقيقي، ودراسة تطور معدل النمو في سورية، وإسهام القطاعات الاقتصادية في هذا النمو خلال المدَّة المدروسة.

يستند هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل القومي، والتأثير المتبادل بينهما.

ويخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، ويقدِّم بعض التوصيات حول تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وإعادة توزيعه بنحو عادل.

**كلمات مفتاحية:** النمو الاقتصادي – إعادة توزيع الدخل القومي.

*استاذ , قسم الاقتصاد , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , سوري.
**مدرس , قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق , سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

# The relationship between enconomic growth and redistribution of national income in Syria

Dr Adnan Suliman[1]
Dr Madian Ali[2]
Ayham Hmidi[3]

**(Received 12 / 11 / 2019. Accepted 1 / 12 /2019)**

## □ ABSTRACT □

This research addresses analysis of sources of economic growth in Syria (Investment – Labor –Total productivity of production factors) to determine the reasons for the increase in economic growth and its continuation during the period studied.
The research addresses definition of economic growth rate and study of its development in Syria and the contribution of economic sectors to this growth during the period studied.
This research is based on an analysis of the relationship between economic growth and the redistribution and national income and their mutual influence.
The search finds a set of results and some recommendations about increase growth rates and redistribute it fairly.
**Key words:** enconomic growth- redistribution of national income

[1] Professor at the Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus university, Syria.
[2] Associate Professor in the Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus university, Syria.
[3] Postgraduate student(PhD) , Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus university, Syria.

## مقدمة:

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات المختلفة من جهة، وللأفراد من جهة أخرى، حيث يتوضع هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد.

يساعد النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار مهمة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، نظرا للدور المركزي الذي يلعبه توزيع الدخل القومي، وعملية تصحيحه، من خلال إعادة توزيعه على عملية النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تسعى إليها غالبية الأنظمة الاقتصادية.

## الأهمية:

إن العدالة الاجتماعية ورفاه الإنسان ليست الهدف النهائي للتنمية وحسب، بل هي حاجة لاستمرار النمو الاقتصادي، لعدة اعتبارات أولها، إن تمتع الأفراد بالمستوى المعيشي اللائق يزيد إنتاجيتهم في كافة المجالات، وليس آخرها تعافي المجتمع وقيام علاقات صحية تضمن الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية خلال مدَّة الدراسة.

## الهدف:

1- تحليل النمو الاقتصادي في المستوى الإجمالي.

2- تحليل مصادر النمو الاقتصادي، وأهم السياسات المؤثرة فيه.

3- دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي خلال مدَّة الدراسة.

## إشكالية البحث:

إن سوء توزيع الدخل القومي يؤثر سلبا على معيشة معظم فئات المجتمع، وبالتالي على إنتاجيتها، ولا يمكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي دون ضمان التوزيع العادل للدخل القومي، بحيث يعكس نتائج التنمية على كافة المساهمين بها. ويمكن تلخيص الإشكالية بالتساؤلات الآتية:

-إلى أي مدى قامت السياسات الاقتصادية المتبعة بلعب دور أساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-إلى أي مدى قامت السياسات الاقتصادية المتبعة بتحقيق اختلال فاضح في عملية توزيع الدخل القومي.

-ماهي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية.

## فرضيات البحث:

1- أسهمت توجهات السياسة الاقتصادية في سورية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي متدنية خلال المدَّة المدروسة على المستوى الكلي و على مستوى الأفراد.

2- توجد علاقة ارتباط قوية بين توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في سورية.

**الدراسات السابقة :**

تنوعت الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في دول العالم المختلفة.

واختلفت نتائج هذه الدراسات , فقد توصل بعضها لعدم وجود علاقة معنوية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل, بينما توصل البعض الآخر الى وجود هذه العلاقة بينهما حيث يختلف توزيع الدخل على فئات المجتمع وفقاً لمراحل النمو الاقتصادي ونذكر منها:

1- رسالة ماجستير بعنوان /توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية – الآثار الاقتصادية والاجتماعية , إعداد منذر ونوس, إشراف د. رسلان خضور, دمشق, 2011.

تناول البحث عدة سيناريوهات إصلاحية لإعادة توزيع الدخل القومي وصولاً لاقتراح استخدام مجموعة من الإجراءات في إطار سياسة الأجور والسياسة الضريبية لإصلاح الخلل الكبير في توزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه بشكل عادل.

2- دراسة بعنوان /العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر خلال الفترة 1990-2005, إعداد هناء خير الدين ووهبة الليثي, 2006, حاولت الدراسة استناداً الى التجربة المصرية تفسير النمو المشاهد في مصر وربطه بزيادة معدلات الفقر خلال المدَّة , وتوصلت الى أن خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية الذي يتطلب اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة , فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر, وبالتالي فمن المفيد بحث الأهمية النسبية لعاملي النمو وعدم العدالة عند محاولة تحقيق توازن سليم بين العدالة والتدخلات لمساندة النمو الاقتصادي.

3- دراسة بعنوان / توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية/ إعداد رضا صاحب أبو أحمد, العراق, 2010, والتي اعتمدت على الأسلوب القياسي والتحليلي لعينة مكونة من 90 دولة نامية, ولمدَّة 22 عاماً, اهتمت باختبار فرضية وجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي, وتوصلت إلى أن تحسين نصيب الفرد من الدخل القومي يعدّ أحد الأسس الرئيسة لتقسيم الدول النامية الى دول ذات دخل متوسط , دول ذات دخل منخفض , وهو ما يوضح أن معظم الدول ذات المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الدخل القومي تتجه الى تخفيض مدى التفاوت في توزيع الدخل , وأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي له أثر كبير يزيد على أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

**منهجية البحث**

سوف نتبنى في سياق هذا البحث منهج التحليل التاريخي والمعياري والمقارن، مع استخدام بعض النماذج الكمية والأساليب التحليلية الإحصائية.

**حدود البحث :**

اعتُمدت في هذا البحث دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية، واستُخدمت بيانات المدَّة 2000-2010.

**أولاً: علاقة النمو الاقتصادي بإعادة توزيع الدخل القومي:**

إن النمو الجيد هو الذي يخفض الفقر ويقلل التفاوت في التوزيع ويعمم مستوى الرفاه الاجتماعي، وما دون ذلك فالنمو مجرد هراء لا معنى له، حتى لو تضاعف الناتج المحلي في مدة قصيرة، يبقى السؤال من المستفيد من هذا النمو؟ هل انخفضت أعداد الفقراء وهل انخفضت معدلات البطالة؟ هذا هو السؤال الأهم. يفترض أن يتطابق نمو الناتج مع نمو الرفاهية وإذا لم يتطابق يعني أن النمو ليس له معنى، وأن هناك خللاً بمكان ما.

إن معيار نجاح السياسات الاقتصادية أو فشلها هو معدل نمو دخول العاملين بأجر ونسبة دخولهم من الدخل القومي، وليس نمو الناتج والدخل القومي بحد ذاته، بل الدخول الحقيقية التي يحصل عليها العاملون بأجر كونهم يشكلون 67% من المشتغلين في سورية، أي الغالبية العظمى من المجتمع السوري.

أجريت دراسات عديدة في العقد الثاني من القرن الحالي[1] بينت أن النمو الاقتصادي المرتفع لا يؤدي بالضرورة أو بشكل تلقائي إلى نتائج أفضل في التوزيع، ويشكل استمرار التفاوت الحاد في التوزيع خطراً, ليس فقط على استقرار الاقتصاد الكلي، بل على النمو. يؤثر عدم المساواة تأثيراً سلبياً في قدرة الفقراء والطبقة الوسطى على مراكمة رأس المال البشري، كما يؤثر في الاستقرار السياسي وفي التماسك الاجتماعي، وهذا يرتد سلباً على النمو ويؤدي إلى إبطائه. وأثبتت تلك الدراسات أن تراجع عدم المساواة في الدخل يؤدي إلى زيادة معدلات النمو واستمراريته.

يمكن أن يعزى تراجع الفقر إلى النمو الاقتصادي في جزء منه، وفي الجزء الآخر إلى تراجع التفاوت في التوزيع، ففي أمريكا اللاتينية التي تعد الأكثر تفاوتاً في التوزيع على المستوى العالمي، أدى النمو إلى الحد من الفقر بنسبة 60% وأدى تراجع التفاوت في التوزيع إلى الحد من الفقر بنسبة 40%، ولعبت التحويلات الحكومية وسياسات توزيع الدخل بين العاملين بأجر وأصحاب رؤوس الأموال دوراً رئيساً في تراجع التفاوت بنسبة 60%[2].

قد يكون هناك شيء من الضرورة لبعض التفاوت في التوزيع، بحسبانه محفزاً للكفاءة والاستثمار، ولكن هناك أدلة كثيرة تقول: إن التفاوت المفرط في التوزيع يمكن أن يخنق النمو، وقد بينت العديد من الدراسات[3] أن التفاوت الكبير في التوزيع يؤثر سلباً في النمو ويضر به، وأن تعزيز الإنصاف في التوزيع يساعد في استمرارية النمو مقترناً بزيادة عدم المساواة المفرط، والسبب في ذلك هو تزايد أهمية ودور رأس المال البشري في الاقتصاد المعاصر، فرأس المال البشري والتعليم واسع النطاق أصبحا أكثر أهمية من الآلات، هناك أدلة قوية على العلاقة الإيجابية بين زيادة النمو واستمراريته وتراجع حدة التفاوت في التوزيع، والعلاقة السلبية بين تراجع النمو وزيادة عدم المساواة.

يمكن أن يُقاد النمو من قبل الصادرات، أو من قبل الطلب المحلي، أو برفع الإنتاجية، ويمكن أن تشترك هذه المتغيرات كافة على قدرة المساواة في قيادة النمو، وتعنى هذه الدراسة بدور الطلب المحلي في تحفيز النمو، فمن أهم العوامل المؤثرة في الطلب المحلي هو مدى عدالة التوزيع، ومدى اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع السوري, وهو ما يحدد نمو الطلب الكلي وهوالذي يمكن أن يقود النمو.

---

[1] Jonathan D.Ostry,'Growth or indusion',Finance&development,VOL55,NO.2,June2018,pp,42-45.

[2] نورا لوستيغ" الأكثر تفاوتاً على الأرض" التمويل والتنمية، أيلول /سبتمبر2015,ص 14-16

[3] Andrew G. Berg and Jonathan D. Ostry,'Equality and Efficiency',Finance & Development,VOL,48,NO.3,September2011,pp,12-15.

إذا نظرنا من وجهة نظر اقتصادية بحتة، نجد أن عدم احتوائية النمو(بمعنى عدم استفادة جميع المواطنين من النمو أو مايسمى النمو الاحتوائي) يؤثر سلباً في الاقتصاد الكلي، وأن زيادة فجوة التفاوت ستؤدي حكماً, إلى الانهيار الاقتصادي بسبب إعاقة الاستهلاك، فالطلب الاستهلاكي المحلي هو المحرك الأساس للنمو الاقتصادي،والاقتصاد القوي يقوم على الاستهلاك والاستثمار القويين كي يعمل بكفاءة وفعالية. أصبحت تشكل الأسر السورية الفقيرة منخفضة الدخل، بحسب خط الفقر الأعلى، بحدود 64% من مجموع الأسر، وهذه الأسر تملك قدرة محدودة على الاستهلاك وقدرة محدودة على الادخار، والأسر مرتفعة الدخل تشكل بحدود 10% من مجموع الأسر، لديها قدرة مرتفعة على الادخار، لكنها تستهلك القليل جداً مقارنة بدخولها، والأسر متوسطة الدخل لم تعد تشكل سوى 26% من مجموع الأسر[1].

وهذه الأسر تشكل الطبقة الوسطى التي يفترض أن تحقق التوازن بين الاستهلاك والادخار، وبالتالي فإن انكماش الطبقة الوسطى في سورية أصبح يشكل خطورة على الاقتصاد من ناحية اقتصادية، هذا إضافة إلى خطورته السياسية والاجتماعية.

**ثانياً: معدلات النمو الاقتصادي:**

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال المدَّة الواقعة بين عامي 2000–2010، بمعدل وسطي 7.03 %, بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي, وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكان كان أخفض بكثير عند حدود 2.00%.[2] لقد كانت حالة التذبذب المرتفعة نسبياً في النمو, واحدة من المعالم الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي في سورية, حيث بلغ المعدل الوسطي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السوري على المدى الطويل(1970 –2009) حوالي 2.3%، وهو تقريباً أعلى بنقطة مئوية واحدة من المعدل الوسطي للدول العربية.[3]ويعود تذبذب هذا النمو نظراً للاعتماد على معدل النمو المتقلب في القطاع الزراعي. وتأثيرات الأزمات السياسية الداخلية والخارجية, ولكن الجدير بالملاحظة أن التذبذب في معدلات النمو في سورية تراجع بشكل كبير خلال العقد الماضي.

**والشكل (1–1) يوضح معدلات النمو الاقتصادي(أسعار 2000 الثابتة ) بين عامي 2001–2010**

[1] هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الوطني للتنمية المستدامة، 2018،ص25.

[2] حساب الباحث بالاعتماد على أرقام المجموعات الإحصائية بين عامي 2000 & 2010

[3] برنامج الأمم المتحدة اللانهائي لعام 2012

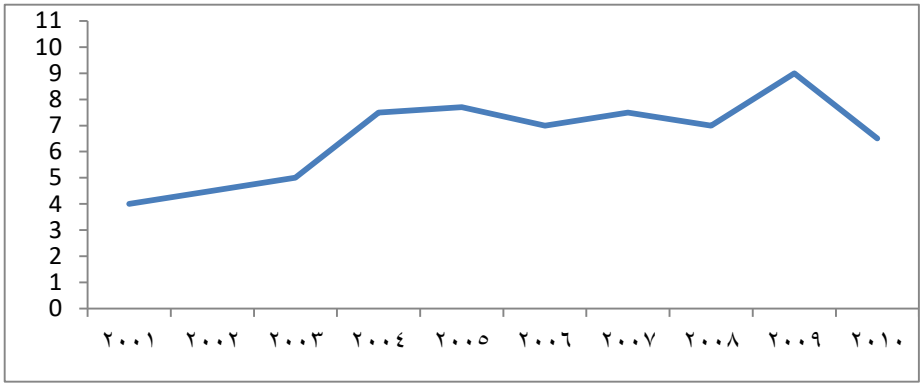


**المصدر: إعداد الباحث بالاستناد لأرقام المجموعات الإحصائية السنوية من 2000-2011**

نلاحظ من خلال الشكل (1-1) أن الاقتصاد السوري حقق معدلات نمو مرتفعة خلال المدَّة من 2000-2010، ولكن هذه المعدلات بالأسعار الثابتة لعام 2000, ولمعرفة معدل النمو الحقيقي لا بد من استبعاد آثار تغير الأسعار.

يظهر الشكل (1-2) إسهام القطاعات في النمو الاقتصادي حيث إن قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية، كانا المساهمين الأساسيين في النمو الاقتصادي خلال المدَّة 2001-2010.

يليهما النقل والاتصالات, والصناعات التحويلية, والتمويل, والعقارات والبناء والتشييد, في حين أن إسهام قطاع الصناعات الإستخراجية في النمو كان سلبياً, بينما اقترب إسهام القطاع الزراعي من الصفر.

كما نلاحظ أن قطاعات الخدمات، هيمنت في مجال الإسهام في النمو الاقتصادي (84.4%) خلال المدَّة المدروسة, على حساب إسهام القطاعات الإنتاجية (15.6%), قاد هذا النمو في القطاع الإنتاجي إلى تغير في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في سورية، خلال هذه المدَّة.

وشكل توسع قطاعات الخدمات, ولاسيما فعاليات القطاع غير المنظم, المحرك الرئيس للتحول البنيوي للاقتصاد السوري, فقد توسعت تجارة الجملة والتجزئة مع تنامي الاستهلاك المحلي، وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية.

كما توسعت خدمات الاتصالات نتيجة للنمو السريع لأسواق الهاتف الخلوي, إضافة إلى التوسع الكبير للقطاع المالي، والزيادة في المضاربات العقارية والمالية. علاوة على ذلك, توسعت الخدمات الحكومية بسبب زيادة الخدمات الاجتماعية الحكومية، وارتفاع الأجور في القطاع العام.

شهدت القطاعات الإنتاجية توجهات نمو متباينة, فقد بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7.1% خلال المدَّة المدروسة, ويعود ذلك بصورة جزئية إلى إنشاء المناطق الصناعية, التي وفرت بيئة أفضل للمنشآت. بينما بقيت معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي تترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي لهذا القطاع.

أما الصناعات الاستخراجية, وخاصة النفط, فقد شهدت نتائج نمو سلبية بسبب تراجع الإنتاج. وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام 2006, ذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدراً رئيساً لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنة الحكومية.

وشهد القطاع الزراعي أزمة حادة بسبب الجفاف, وإساءة إدارة الموارد المائية, والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية كالري الحديث مثلاً, وإضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة, وأسعار السماد. وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل, والأمن الغذائي, وأسعار السلع, وبطبيعة الحال, على النمو الاقتصادي.

**الشكل (1-2) والذي يبين إسهام القطاعات في النمو بحسب القطاعات (2001-2010)**

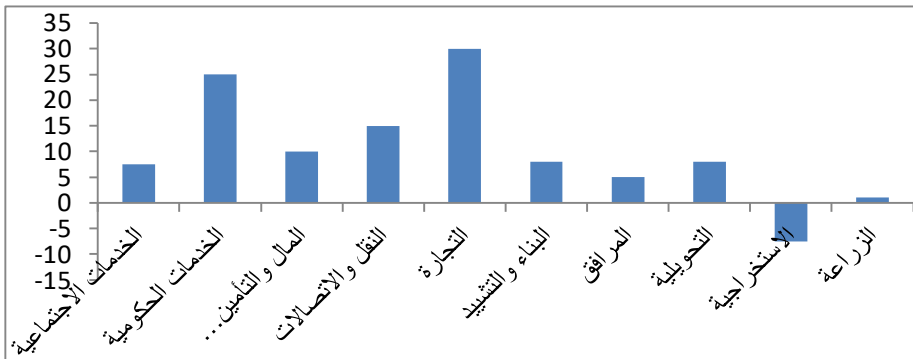


**المصدر : حساب الباحث , المكتب المركزي للإحصاء**

**ثالثاً: تحليل مصادر النمو الاقتصادي في سورية :**

للوقوف على أسباب زيادة النمو الاقتصادي, وعلى إمكانيات النمو الاقتصادي المستقبلية, نقوم بتحليل مصادر النمو الاقتصادي في سورية وهي:الاستثمار والعمالة ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

**1- الاستثمار المادي:**

**1-1- تراجع الاستثمار مقابل الاستهلاك:** يبين الشكل (1-3)، التراجع النسبي في الصادرات، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع صادرات النفط، وقد كان الاستهلاك الخاص هو العامل الأساسي لزيادة النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ، أن المهاجرين من العراق, بعد عام 2003, قد رفعوا بقدر كبير معدلات الاستهلاك الخاص في البلاد.

أما الاستثمار العام, فقد كان متواضعاً, لأنه تأثر بتراجع إيرادات النفط, والزيادات في أجور القطاع العام. وتركز الاستثمار الخاص بشكل رئيس في القطاعين العقاري والمالي, وقد نما هذا القطاع نموّاً مضطرداً، لكنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع النسبي في الاستثمار العام. وعليه, فإن نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج بقيت متواضعة وتدور حول وسطي يبلغ 22% من إجمالي الناتج المحلي.

كذلك تحسنت هيكلية الصادرات السورية كنتيجة لسببين، التحول باتجاه المصنعة, وتراجع الصادرات النفطية، من 75% من إجمالي الصادرات في عام 2000 إلى 46% في عام 2010. وقد أصبحت المقاصد التي يصدر إليها أكثر تنوعاً، مع تزايد الطلب على المنتجات السورية في الدول المجاورة, ولاسيما العراق ودول الخليج.

**الشكل(1-3) إسهام القطاعات في النمو بحسب الطلب (2001-2010)**

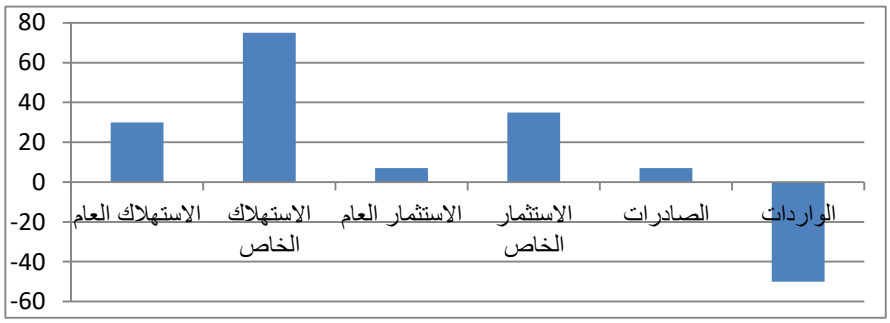


**المصدر : المكتب المركزي للإحصاء , حسابات الطالب**

**1-2-مناخ الاستثمار غير المشجع:**

إن مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار العمل بطريقة منتجة, تسمح بخلق فرص العمل والتوسع, وللسلوكيات والسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف, والمخاطر, والعوائق أمام المنافسة.[1]كما تظهر مؤشرات المناخ الاستثماري في سورية، حسب دراسة البنك الدولي لعام 2004.[2]البيئة غير الجاذبة للاستثمارات, مقارنة مع دول المنطقة, ولا يقتصر ذلك على الاستثمارات الأجنبية, بل انعكس على عدم جذب الاستثمارات المحلية الخاصة.

**2-العمالة:**

**2-1- النمو السكاني:** تضاعف عدد السكان 3 مرات خلال المدَّة (1970-2004)، إذ ارتفع من 6.3 مليون إلى 18.0 مليون، أي بزيادة 11.7 مليون نسمة, ومع ذلك فإن معدل نمو السكان انخفض من 3.3 %، خلال المدَّة (1960-1994)، إلى2.45%، خلال المدَّة(2000-2010).[3] ويعزى ذلك إلى ارتفاع سن الزواج, وانخفاض مستوى الدخل الفردي, وارتفاع مستوى البطالة, وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر, وارتفاع أسعار السكن, وأزمة الإسكان, وتضاؤل فرص العمل, وانتشار استخدام وسائل منع الحمل.

ويعدّ المجتمع السوري مجتمعاً فتياً، إذ تشكل الفئة العمرية 15 سنة فما دون، في عام 2004 (39.6%)، وتشكل فئة الشباب (15-24) سنة نسبة 21.9 %، كما تشكل الفئة (25-60) سنة نسبة 35.0 %.[4]

**2-2- عرض العمل:** تضاعف عرض العمل 3.2 مرة، بين عامي (1970-2004), إذ ارتفع من 1.5 مليون إلى 4.9 مليون، أي بزيادة 3.4 مليون, وقد ارتفع معدل نمو قوة العمل من (2.7%) خلال المدَّة (1970-1981)، إلى (5.4%) خلال المدَّة (1981-1994)، إلا أنه انخفض إلى 2.0% بين عامي1994- 2004.

ويعود سبب الزيادة السنوية في عرض العمل إلى:

1- معدل النمو السكاني المرتفع خلال المدَّة (1970-1994).

2- ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان من 24.2% عام1970إلى 27.5%عام 2004.

3-عودة المغتربين السوريين.

وقد ارتفع وسطي حجم عرض العمل السنوي، من 48 ألف خلال المدَّة (1970 -1981)، إلى 154 ألف خلال المدَّة (1981-1994)، ثم عاد وانخفض إلى 89 ألف، بين عامي 1994- 2004. بسبب انخفاض معدل النمو السكاني خلال المدَّة الأخيرة.

وانخفض معدل الإعالة، من 4.1 فرد في عام 1970 إلى 3.6 فرد في عام 2004.

أما بالنسبة إلى معدل البطالة في سورية, والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية, على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب 8% خلال المدَّة الواقعة بين 2003 -2010.

---

[1] World development Report 2005 , ABetter investment climate for Everyone world Bank.

[2] World development Report 2005, world Bank

[3] -تعداد السكان للأعوام ( 1970-2004 ) , المكتب المركزي للاحصاء.

[4] - المجموعة الاحصائية ,2011 , المكتب المركزي للاحصاء.

بالمقابل، احتل معدل البطالة بين الإناث في العام 2010, والذي كان بحدود 22%, المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية[1].

يعد التراجع في معدلات المشاركة في قوة العمل، والذي شهدته سورية في الفترة المدروسة مؤشراً سلبياً, ولو استمر معدل مشاركة قوة العمل كما كان في 2001, دون تراجع خلال المدَّة المدروسة, لوصل معدل البطالة في عام 2010 إلى حوالي 24%.[2]

ويشير ذلك إلى أن الاقتصاد السوري فشل في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل. وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة التي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي, والاستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل.

وبالتالي, لم يخلق الاقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي، بمعدل نمو سنوي يبلغ 0.9%, مما أدى إلى تراجع معدل التشغيل من 47% في عام 2001، إلى 39% في العام 2010, ويعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي في سورية لم يكن تضميناً, الأمر الذي زاد الفئات المهمشة في المجتمع, كما أن ذلك يمكن أن يكون سبباً لتزايد أعداد المهاجرين من سورية.

توقفت الحكومة إلى حد كبير خلال المدَّة المدروسة، عن توسيع التوظيف في القطاع العام, وبالتالي خلال المدَّة 2001– 2010, ظل التوظيف في القطاع العام عند حدود ما يقارب 27 %, في حين ازداد عدد العاملين في القطاع الخاص ضمن القطاع غير المنظم من 34 % إلى 43% , ولم تؤد الزيادة في التوظيف في القطاع الخاص المنظم إلى تحسن رئيس في ظروف العمل, بما أن غالبية هؤلاء العمال محرومون من أي شكل الضمان الاجتماعي.

كما ازدادت الأجور الاسمية زيادة كبيرة خلال المدَّة الواقعة بين 2000– 2010، غير أن الأجور الحقيقية لم تزداد إلا خلال المدَّة الواقعة بين 2001 – 2006 وبعد تلك الفترة تراجعت حتى عام 2010, وهذا أثر بدوره في تراجع النفقات الحقيقية للأسرة.

وبالتالي فإن التشغيل الناجم عن السياسات الاقتصادية للمدَّة المدروسة يعطي مؤشرات مضللة عن معدلات بطالة مستقرة, الأمر الذي يخفي حالات اختلال هيكلية وعيوب تشريعية آخذة بالتعمق, مثل الخلق الضيق لفرص العمل وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل.

**الشكل (1–4) الأجور الاسمية والحقيقية ,2000–2010( المعدل الوسطي للمشتغل)**

[1] تقرير التحديات التنموية في الدول العربية , UNDP , 2011

[2] Nasser. R, mehchy. Z, (2012): "Determinants of labor force Participation in Syria (2001-2010) " , submitted to the labor and Human Development theme of the 18th Annual Economic Research forum (ERF)conference 2012 >

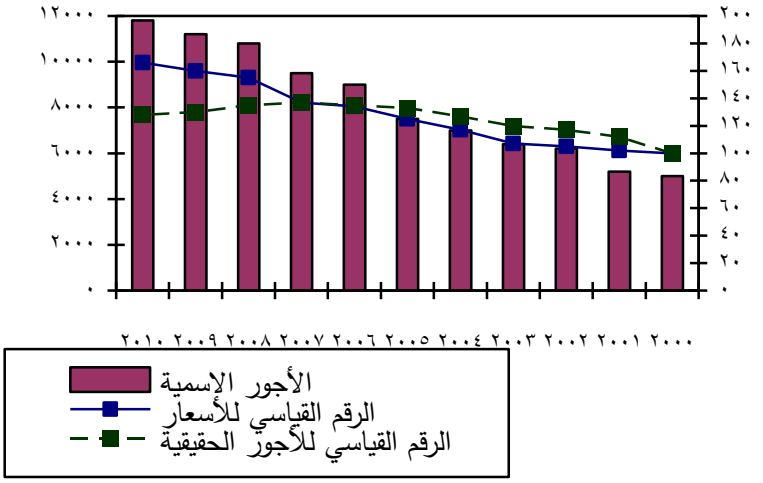


**المصدر: المكتب المركزي للإحصاء , المجموعات الإحصائية لأعوام الدراسة, حسابات الطالب**

### 3-مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP ):

تمثل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، المصدر النوعي للنمو الاقتصادي ( المصدر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين)، حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى رأس المال البشري، وفعالية الإدارة، أو المؤسسات، وبالتالي، فإن رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، لا يمكن أن يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية, وذلك لأن هذه الموارد محدودة من جهة, وخاضعة لقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى, أما النمو المستند إلى الإنتاج المعرفي الذي يتولد من استثمار عالٍ في رأس المال البشري، ينعكس على العملية الإنتاجية من خلال عملية التقدم التقني مما يقود إلى خلق قيم مضاعفة عالية، وبالتالي فإن استثمار الدولة في الصحة والتعليم والبحث العلمي، يعدّ استثمارا حقيقياً وليس دعماً, ولا تخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلة المتناقصة. بسبب قدراته الإبداعية والخلاقة, فعلى سبيل المثال يعزى أكثر من 70% من النمو الاقتصادي، في القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

وفي سورية, بالنظر إلى مصادر النمو على المدى الطويل, فإن مساهمة رأس المال المادي هي مصدر النمو الرئيس على المدى الطويل, ويصل حتى ما يقارب 49%خلال المدَّة الواقعة بين 1965& 2010, في حين أن مساهمة نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، بلغ 18% من النمو الإجمالي.[1] وخلال العقد الماضي, ازدادت الإنتاجية

[1] Nasser. R, (2008) : " could new Growth Cross – country Empirics Explain the Single country Growth of Syria during 1965 – 2004 ? " Arab planning institute , working paper 2008.

الكلية للعوامل، لتصل حتى 29% من النمو, لكن المعدل المتدني لخلق فرص العمل, أبقى المساهمة الكمية للعمل في النمو عند مستوى ضعيف. ويعود ذلك جزئياً إلى فقدان فرص العمل في القطاع الزراعي.

بشكل عام, تأثر نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج سلبياً، بالأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد اعتمد النمو على تراكم العوامل أكثر من اعتماده على الإنتاجية, وتأثر بالبيئة الإقليمية غير المستقرة, بما في ذلك الحروب التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

**رابعاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية:**

نلاحظ من الجدول (1-1) أن الاقتصاد السوري حقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال مدَّة الدراسة، بمعدل وسطي 7,03%, إلا أن هذا النمو لم يؤثر تأثيراً إيجابياً على توزيع الدخل القومي لصالح الأجور، حيث بلغ معامل الارتباط بين حصة الأجور، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (0,445-). وهو يبين العلاقة الضعيفة بين المتغيرين حيث بلغ معامل التحديد (0,1977)، إلا أن الأهم من شدة العلاقة هي العلاقة العكسية بين المتغيرين، أي أنه مع ازدياد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن أصحاب الأجور تنخفض، بتعبير آخر، فالزيادة في النمو لا يستفيد منها أصحاب الأجور بشكل أساسي، وإنما تنحو هذه الزيادة باتجاه أصحاب الأرباح، أي أن التوزيع سيشهد تشوها أكبر. وهذا سيحمل سياسات إعادة التوزيع عبء أكبر من السابق، ومع انخفاض دور الدولة في إعادة التوزيع، سيزداد خطر انتشار الفساد الإداري وتوابعه، ويهدد بتعمق هذه السياسات ضمن القيم الاجتماعية، ويلقي عبء أكبر على سياسات الإصلاح نتيجة انخفاض الطلب الكلي.

وعليه، رغم ارتفاع النمو الاقتصادي المدفوع بالإيرادات النفطية، كما أدى التقلب في أسعار النفط إلى اعتماد النفقات الرأسمالية اعتمادا شديدا على الثروة النفطية، وفي القطاعات التي لم تكن مهيئة لخلق فرص عمل، وزادت فاتورة القطاع العام، ودعم الوقود طوال الفترة في محاولة لتحسين المستويات المعيشية، وخفض معدلات البطالة المرتفعة الناجمة عن سنوات من الاستثمار في قطاع النفط كثيف الاستخدام لرأس المال.

لكن سقف التوقعات ارتفع بسبب ارتفاع مستويات المعيشة، والعمل بالقطاع العام، مما أدى إلى وجود فجوة واسعة بين معدلات الأجور الفعلية بالسوق والأجور المتوقعة، وواجه من يصطفون بسوق العمل للحصول على وظائف بالقطاع العام، عددا محدودا من البدائل، وتم دفعهم إلى العمل في القطاع غير الرسمي، مع وجود قطاع خاص ضعيف لم يكن بمقدوره توفير فرص عمل، أسهم ذلك في وصول معدل البطالة الرسمي إلى نحو 9% في عام 2010م، مع تجاوز البطالة بين الإناث نسبة 23%، وبلوغه عند الشباب حوالي 19%. وأدى تضخم الأجور بالقطاع العام إلى تقويض القدرة التنافسية في القطاعات غير النفطية، ومن بين هذه القطاعات, لعب قطاع الزراعة دورا مهما فيما يتعلق بالمساهمة في النمو حيث أسهم قطاعا النفط والزراعة بنسبة 50% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010م، وخلق فرص عمل، لا سيما للعمال في الريف، لكن نظرا للوضع الجغرافي للبلاد الذي أدى إلى تعرضها لنوبات جفاف, فقد ظل معدل الإنتاج والتوظيف في هذا القطاع منخفضا و عرضة للتقلبات. وساندت فترات الطفرة النفطية الإنفاق الحكومي، لكنها خلقت مشكلات هيكلية خطيرة في الاقتصاد. وأدت الصدمات الاقتصادية المحلية, بما في ذلك الطفرة العقارية وإلغاء بعض الدعم في عام 2008م, إلى زيادة حادة في تكلفة المعيشة، وقفزت أسعار المنازل ارتفاعا كبيرا في أعقاب صفقات المضاربة على الأراضي مما زاد من صعوبة شراء المنازل على الأسر والشباب.

وأدى عدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل، والانفصال بين سوق العمل ونظام التعليم، إلى دفع الشباب للبحث عن وظائف في سوق الظل, وبالتالي حرمان الشباب من الخدمات الاجتماعية والمالية.

واتسع التفاوت في توزيع الدخل، لأن الأفراد الذين ينتمون لشريحة أعلى من الشريحة العشرية الثالثة في توزيع الإنفاق، كانوا يستفيدون من النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من الفقراء على نحو غير متناسب.[1]

وبين عامي 1997– 2004 ارتفعت التفاوتات في سوريا، كما تم قياسها بمؤشر جيني، من 0.33 إلى 0.37، وأظهر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2005) أن نسبة من يقل إنفاقهم عن خط الفقر الوطني الأدنى، ارتفعت من 30.1% إلى 33% بين عامي 2004–2007, بما يمثل نحو ستة ملايين شخص.[2]

وأدت نوبة الجفاف التي استمرت ثلاث سنوات إلى تدمير غلة المحاصيل، وسبل كسب الرزق في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد. مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعرض العمال في الريف وأسرهم للمعاناة والمشقة.[3]

**الجدول (1–1) العلاقة بين النمو والتوزيع ( ملايين الليرات)**

| نهاية الفترة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية | 904622 | 974008 | 1016519 | 1074163 | 1266891 | 1506440 | 174974 | 2017825 | 24445060 | 2519151 |
| حصة الفرد | 55430 | 57065 | 61143 | 62707 | 70693 | 82459 | 91092 | 155249 | 125175 | 124469 |
| الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار | 904621 | 950245 | 1006431 | 1018708 | 1089027 | 1156714 | 1215082 | 1284035 | 1341516 | 1422178 |

1 Khalid Abo-Ismail,Ali Abdel-Gadiv and Heba El-laithy, Poverty and Inequality in Syria ( 1997-2007)

2-كان الفقر في عام 2004 أكثر انتشارا في المناطق الريفية منه في المناطق المدنية في سوريا (62% في المناطق الريفية). أما المنطقة الشمالية الشرقية (ادلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة) فقد سجلت أكبر معدل للفقر وعمقه وشدته.

3- اقتصاديات اعادة الاعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2017.

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثابتة لعام 2000 | | | | | | | | | | |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | | 5.04 | 5.91 | 1.22 | 6.90 | 6.22 | 5.05 | 5.67 | 4.48 | 6.01 |
| نسبة تعويضات العاملين المحليين من دخل عوامل الإنتاج | 39.26 | 32.37 | 42.59 | 39.84 | 31.11 | 33.44 | 34.43 | 30.96 | 32.35 | 32.37 |
| الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام 2000 | 879387 | 924631 | 970764 | 977845 | 1097519 | 1174773 | 1362252 | 1490007 | 1510389 | 1461157 |

| | معامل الارتباط | معامل التحديد |
|---|---|---|
| معامل الارتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي ومعدل النمو GDP | 0.445- | 1.19774 |
| معامل الارتباط بين | 0.589- | 0.346797 |

| | | |
|---|---|---|
| حصة الأجور من الدخل القومي و GDP | | |
| معامل الارتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي و GDP بأسعار 2000 | 0.591- | 0.349137 |
| معامل الارتباط بين حصة الأجور من الدخل القومي و GDP بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار 2000 | 0.623- | 0.388461 |

**المصدر : حسابات الباحث بالاستناد الى مصرف سورية المركزي و وزارة المالية و المجموعة الإحصائية السورية**

## النتائج:

1- حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال المدَّة الواقعة بين عامي 2000-2010 بمعدل وسطي 7,03%، بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكان كان أخفض بكثير عند حدود 2%.

2- تراجع الاستثمار مقابل الاستهلاك برغم زيادة الاستثمار في القطاع العقاري والمالي بقي بحدود 22% من إجمالي الناتج المحلي خلال المدَّة المدروسة.

3- فشل الاقتصاد السوري في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل، وقد تأثر خلق فرص العمل بحالات الجفاف المتعاقبة التي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي والاستجابة البطيئة من قبل بقية القطاعات في مجال التشغيل، بحيث تراجع معدل التشغيل من 47% عام 2001 إلى 39% عام 2010 .

4- علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي ضعيفة، فقد بلغت (-0,445) للمدَّة 2001-2010، وبين البحث أن اتجاه العلاقة عكسي، وهذا يعني أن النمو الذي تم إنجازه في الناتج المحلي الإجمالي لا يستفيد منه أصحاب الأجور، وإنما يذهب لمصلحة أصحاب الأرباح.

**المقترحات:**

1- تشجيع الصناعات الحرفية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر, وتحفيز ورشات العمل المهنية والحرفية، وذلك عن طريق التدريب والتأهيل وتقديم التمويل اللازم، والدعم اللوجستي الضروري لها.

2- البدء بتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية عن طريق تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية بصورة تدريجية.

3- التركيز بصورة مكثفة على عملية تطوير القطاع الزراعي، وتنشيطه ولاسيما، السلع الإستراتيجية وتحفيز الصناعات الزراعية التي تعتمد في مدخلاتها على مخرجات القطاع الزراعي.

4- ضبط الأسعار والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للنقد، وبالتالي الحفاظ على القوة الشرائية للدخول.

## المراجع باللغة العربية:


1- المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل،2017.

2- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام الدراسة من 2000- 2010 .

3- المكتب المركزي للإحصاء، تعداد السكان للأعوام (1970-2004).

4- برنامج الأمم المتحدة اللانهائي لعام 2012.

5- تقرير التحديات التنموية في الدول العربية، 2011,UNDP .

6-نورا لوستيغ" الأكثر تفاوتاً على الأرض" التمويل والتنمية، أيلول /سبتمبر2016 .

7- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الوطني للتنمية المستدامة، 2018.


## المراجع باللغة الانكليزية:


• *World development Report 2005* **, *ABetter investment climate for Everyone***, *world Bank.*

- *ABO-ISMAIL,K , ABDEL-GADIV,A , and EL-LAITHY,H -**Poverty and Inequality in Syria , ( 1997-2007)**.*
- *UNDP (2011) : " Arab Development challenges Report 2011*
- *UNDP (2010) : Ellaithy . H, Abu – Ismail . k " poverty and Distribution in syria " . Unpublished .*
- *JONATHAN,O 2018 - **Growth or indusion', Finance & development,** VOL55,NO.2.*
- *ANDREW,G , and Jonathan,O 2011- **Equality and Efficiency**, Finance& Development, VOL,48,NO.3.*